

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تتسم النظم التعليمية بمفارقة ملفقة للنظر هي أن لها وظيفة مزدوجة هي المحافظة على تقاليد النظم السائدة في المجتمع والدفاع عنها ، على أنها في الوقت ذاته مسؤولة عن مهمة تهيئة المجتمع للتكيف مع المطالبات والتغيرات الجديدة ، بل خلق قيم مضادة أحيانا لقيم النظام السائدة وصنع مستقبله أيضا^(١) ، وفي هذه الحدود فإنه يتعين على أى نظام تعليمى أن يعكس بدرجة ما خصائص مجتمعه الذى يوجد فيه وأن يستعد لمواجهة مستقبل أو أكثر عن طريق التعلم من التاريخ ، وأن ينمي اتجاهاته ، ويغير أدواته وهياكله بما يسمح بالتهيؤ لهذا المستقبل أو المستقبلات . «فالدیناصور» ذلك الكائن العملاق ، والذى ساد فى العصر الطباشيرى هلك عندما واجه مستقبلا مليئاً بالتغيرات البيئية الكبيرة ، التى أثرت على تكيفه وبقائه فكانت قدرته الهزيلة على توقع هذه التغيرات ، واستعداده الضعيف للتكيف سببا فى هلاكه^(٢) . وغير خفى أن النظم التعليمية تمتلك المقدرة على الاختيار ، ولكن ينقصها كثيرا أن تستشرف Forecasting مستقبلاتها وتستعد لها من الآن ، وأن تعمل على تشكيلها وتخطيطها وإلا تدخلت قوى أخرى عمياء فى شكل هذا المستقبل ، وحتى لا تلقى مصير الديناصور .

ولما كانت الجامعة تحتل داخل أى نظام تعليمى أهمية قصوى ، وبخاصة فيما يتصل بإعداد القوى البشرية ذات المهارات العلمية والمؤهلة لتسخير المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية ، والضرورية لإحداث التقدم العلمى الاجتماعى ، فقد زادت أهمية الجامعة منذ الستينيات ، بحيث باتت ركيزة أساسية فى تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطورها ، فهى المصدر القومى لهيئات التدريس الجامعية والبحاث العلميين ، والعلماء الذين يدربون كأشخاص ، ينشدون الحلول للمجموعات الضخمة من المشكلات البسيطة والمعقدة ، والذين يسهمون فى تحقيق تنمية الوطن فى شتى القطاعات ، كما أن الجامعة فى الوقت نفسه المحرك الرئيسى للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والديموقراطية ومفتاح رئيسى للتكنولوجيا والإنتاج ، لذا فإن الجامعة هى موضع ثقة المجتمع كقوة محركة للتنمية وكضهير للأمة بأسرها . فهى أكثر من مجرد مكان للتعليم والتعلم أنها المفتاح الرئيسى لإتخاذ وتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة تحديات اليوم وغدا .

ولما كانت الجامعة تواجه ضغوطاً وتحديات حالية ومستقبلية ، مع كونها بالضرورة وليدة اتجاهات تاريخية واجتماعية معينة ، فإنه يلزمنا أن نتوقف عند بعض نتائج العقود الأخيرة من القرن العشرين وأن نحاول استشراف وتحليل أهم الاتجاهات الثقيلة (Heavy Trends) ، التى ينتظر لها أن تسود فى المستقبل القريب ، والتى يصعب تغييرها خلال العقود القادمة على الأقل ، وبالتالي تقديم تحذيرات عن طبيعة الكارثة ، التى يمكن أن تقاد إليها الجامعات العربية إذا تسنى لهذه الاتجاهات أن تستمر .

لذلك فقد يكون من بين أهداف هذه الدراسة الموجزة إعطاء نظرة عامة عن الجامعات العربية واقعا ومستقبلا ، إلا أن أهم ما تعنى به هذه الدراسة هو تقديم منظور تحليلي نقدي لواقع هذه الجامعات ومستقبلها في إطار تشكيلة من المتغيرات والتحديات ، أفلح بعضها في شق مجرى عميق في الواقع ، وأطل برأسه إلى الحد الذي أصبح من المستحيل تجاهله أو إسقاطه من الاعتبار في حسابات مخططي السياسات والاستراتيجيات الجامعية العربية ، لذا أصبح من الضروري فحص قدرة جامعاتنا على الاستجابة والتفاعل مع «عولمة» الاتصالات واقتصاديات «السوق» التي تبدو أنها في سبيل السيطرة على عالم اليوم . ويصبح السؤال : هل لو أقمنا «جامعات السوق» التي تسير بناء على مبادئه ستستطيع هذه الجامعات أن توجه أجيال المستقبل بحق ، كما سبق لها أن أرشدتنا ، نحو قيم لا تقاس بالزمن بل تمثل محك أخلاقي وفكري ؟! ..

إن الأمر يقتضى إذن ان ندافع عن جامعاتنا بإعتبارها الحصن المكين لمجتمعنا العربي ولقدرتنا على الإستمرارية والاستدامة ، والمزاوجة بين الأصالة والمعاصرة . إن مفهوم «العولمة» يدمر اليوم دور الجامعة الوطنية والقومية ويستبدله بمؤسسات «عبر وطنية» و«عبر قومية» بدعوي الامتياز والجودة والكفاءة على حساب قيم أساسية . أنه لرهان خطير . لذا فمن أهداف الدراسة توجيه انتباه مخططي السياسات الجامعية إلى هذه المتغيرات ، وإتاحة فرصة الاستعداد لها من الآن ، والمشاركة في اختيار بدائل ومسارات وصيغ جامعية جديدة من بين الخيارات «المتاحة» و«الممكنة» ، تعمل بفاعلية في إطار ما هو مرتقب ، أكثر مما تعمل في إطار ما هو سائد أو امتداد له بغية تكريس الثقافة والقيم الداعمة لوجود المجتمع ولضمان استمراريته .

وعليه ، فإن خطة الدراسة اهتمت أولاً بتوضيح موجز لأهم التحديات والمتغيرات العالمية ، التي يقدر لها أن تسود في المستقبل المنظور وكشفت عن مدلولاتها وتوقعات تأثيرها على الجامعة والمجتمع ، ثم تناولت ثانياً مفردات أزمة الواقع الجامعي العربي ، من خلال مناقشة لأكثر هذه المفردات أولوية في تقديرها وهي فلسفة الجامعة وأساتذتها وطلابها وتمويلها ودراساتها العليا ، وأخيراً انتهت الدراسة بخيارات واقتراحات مركزة ، يمكن أن تؤخذ في الاعتبار من قبل مخططي السياسات الجامعية العربية ، بحسب ظروف وحاجات كل جامعة عربية لمواجهة قصورها والتحديات التي تواجهها .

أما منهج الدراسة فقد مال للمنهج التحليلي - الاستشراقي للقضايا الأساسية موضوع الدراسة وإن كان هذا لم يمنعنا من الاستعانة في أحيان كثيرة بمناهج أخرى كالمنهج التاريخي ، عندما اقتضى الأمر تعقب المؤثرات والعوامل المتصلة بقضية من القضايا المثارة في سياقها التاريخي ، والمنهج المقارن حيث ظهرت الحاجة لتقديم صورة متكاملة الجوانب لفكرة أو مفهوم على المستوى العالمي ،

ونعتقد أن هذه المناهج جميعاً قد أفادت كثيراً من الجوانب في الاقتراب بدرجة كافية من هدف الدراسة الرئيسي ، على أنه من الضروري الاعتراف بأن ثمة صعوبات قد واجهت الدراسة الحالية وقد تقلل من قيمة نتائجها ، لعل أهمها على الإطلاق هو ندرة البيانات الحديثة عن واقع معظم الجامعات العربية .

وفي إطار هذه الحدود .. فإن الدراسة الحالية سوف تركز على ثلاثة محاور رئيسية ، هي :

المبحث الأول : جامعاتنا والتحديات المستقبلية .

المبحث الثاني : أزمة مؤسساتنا الجامعية .

المبحث الثالث : بدائل وخيارات مستقبلية .

وهذا ما سنحاول أن نلتمس عناصره في السطور التالية :

د. ضياء الدين زاهر